

القسم الثاني

التحقيق

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالكتاب

الفصل الثاني: وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

الفصل الثالث: منهج التحقيق

obeikandi.com

الفصل الأول

التعريف بالكتاب

المبحث الأول

مادته ومحتواه:

كلنا يعلم جيداً أن الحافظ العراقي في نظمه هذا كان يحاول احتواء كتاب ابن الصلاح في علوم الحديث، فمن البدهي أن يكون شرح هذا النظم في موضوع الأصل، لذا فقد كانت مادة علوم الحديث أو مصطلح الحديث المادة الأصلية في الكتاب، غير أن الكتاب لا يخلو من مباحثات في علوم متنوعة كاللغة والصرف والنحو والعروض والتاريخ والسير وغيرها، دلت بمجموعها على تضلع الحافظ العراقي من علوم شتى وتنوع معارفه واختلاف مشاربه، كما أن الكتاب لم يكن اختصاراً مجرداً، أو تقنياً رتيباً، بل امتاز بأن أتى الشارح فيه بغرر الفوائد، ونفائس العوائد، استدراكاً وتصحيحاً وتعقباً وإيضاحاً، وزيادات ضمتها دفنا هذا السفر العظيم أكملت في نهاية المطاف مشوار علم مصطلح الحديث.

وفي اعتقادنا - ونحن نكتب هذه الأسطر - أنه لم يأت بعد الحافظ العراقي حافظ يدانيه أو يقاربه سوى الحافظ ابن حجر، الذي صنف أيضاً في علم مصطلح الحديث كتاباً، لعلنا لا نكذب أنفسنا إن قلنا أن الحافظ العراقي كان مادته الأولى فيه، وإن كانت لابن حجر روعة الترتيب والابتكار.

لذا فإن في وسعنا القول أن الحافظ العراقي يعدُّ المؤسس الثاني والمنظر الأخير لعلم المصطلح، وإن استدركت عليه بعض الأشياء، فهي لا تحل بروح التجديد التي امتلكها الحافظ العراقي، في أثناء شرحه فالحكم هنا للأغلبية لا للكلية.

وقد احتوى هذا الكتاب في تضاعيفه على مفاتيح علم الحديث، ضمنها نبذاً من علومه على اختلاف موادها، فمن التواريخ إلى المتون ثم ضبطها ثم المعرفة بالرجال ثم بجرحهم وتعديلهم ثم ... ثم إلى ألوان العلوم يتقلب القارئ فيها بين رياض أزهارها، يقطف ورودها

ويجني ثمارها بإدامة النظر في هذا العلم وتتبع شوارده، وقنص فوائده، وملاحظة مواضع كلام أهل الشأن فيه، والله الهادي والموفق للحق بإذنه.

المبحث الثاني

اسم الكتاب:

قد اعترى الناس شيء من الاضطراب في تحديد اسم هذا الكتاب، فمنهم من يسميه: شرح ألفية الحديث، ومنهم من يسميه: شرح التبصرة والتذكرة، ومنهم من يسميه: فتح المغيث، ومرد ذلك كله إلى الاختلاف في تسمية النَّظْم أصلاً.

والحق أن الذي ظهر لنا من خلال بحثنا أن الذين أسموه: «فتح المغيث» مخطئون خطأً محضاً، فلا متابع لهم البتة في هذه التسمية، وقد يدعي مدع أن هذا الاسم عَلِمَ على شرح المصنف الكبير الذي لم يتمه. والجواب: أن أحداً لم يذكر هذا الشيء، ولعل أقرب من تحدّث عن هذا الشرح هو البقاعي، وقد نقلنا لك كلامه فيما مضى، وها نحن نعيده لك ابتغاء الفائدة، قال البقاعي في نكتة (٣ / ب): «قوله: رأيته كبير الحجم، أي: ظننت أنه إذا كمل يكون كبيراً، وإلا فهو لم يوجد منه إلا قطعة يسيرة وصل فيها إلى الضعيف».

فهذا نص كلام البقاعي، ونحن نعتقد جزماً أن الحافظ لو كان سباه لما تردد البقاعي في إيراد اسمه ومن ثمّ التعليق عليه، وهذه هي مهمة من يتصدى للتكثيف على كتاب ما. ثمّ إن الحافظ العراقي نفسه عندما كان يعزو إليه في هذا الشرح فيما يقارب العشرة مواطن لا يزيد على قوله: «الشرح الكبير».

أما الذين أسموه شرح ألفية العراقي أو ألفية الحديث للعراقي، فهؤلاء متجاوزون في هذه التسمية، خشية الالتباس بألفية الحديث للسيوطي، فإن الناظم لم يصرح البتة في نظمه بأنه جعلها ألفية، وهذا هو المطابق للواقع، إذ زادت أبيات النظم على الألف بيتين وهذه التفاتة قلّ من تنبّه عليها، وهي السرّ في عدم قوله في النَّظْم ألفتها، على الرغم من تصريحه في الشرح بذلك.

وعلى هذا فإن الراجح - في نظرنا - إن اسم الكتاب هو: «شرح التبصرة والتذكرة» تبعاً لتسمية النظم بـ «التبصرة والتذكرة»، لا سيما أنه قال في النظم:

نظمتها تبصرةً للمبتدي تذكرةً للمتتهي والمسنيد^(١)

مع قول الحافظ السخاوي في شرحه لهذا البيت: «وأشير بالتبصرة والتذكرة إلى لقب هذه المنظومة»^(٢).

ولم ينص الحافظ العراقي في أثناء شرحه على اسم يكون علماً على شرحه هذا، الأمر الذي يضطرنا إلى القول بأن الحافظ العراقي ترك شرحه هذا من غير اسم، ولما كان سمي نظمه، فيكون هذا شرح لذلك النظم، وعليه استقر رأينا في تسميته بـ: «شرح التبصرة والتذكرة»، والله أعلم.

المبحث الثالث

تاريخ إكمال الشرح:

أشار الحافظ العراقي إلى تاريخ إكماله لشرحه هذا، وذلك في ختامه فقال: «وكُمِّل هذا الشرح عليها في يوم السبت التاسع والعشرين، في شهر رمضان المعظم قدره، سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، بالخانقاه الطشتيرية خارج القاهرة المحروسة»^(٣).

(١) انظر (١/١٠٠ برقم ٥) من هذا الكتاب.

(٢) فتح المغيث (١/٢٢).

(٣) شرح التبصرة والتذكرة (٢/٣٤٨).